اللازم بغية الحصول على مقعد واحد. ويتم توزيع المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية على القوائم بقدر عدد المرات التي تحصل فيها كل قائمة على القاسم الانتخابي.

مثال ذلك: لو فرضنا أن ثلاثة أحزاب تقدمت للانتخابات وهي (أ)، (ب)، (ج). وحصل كل حزب على الأصوات الآتية:

الحزب (أ) حصل على ٦٠٠٠٠ صوت فتكون حصته من المقاعد

٦٠٠٠٠ ÷ ٢٥٠٠٠ = ٢ (مقعدان) ويتبقى له ١٠٠٠٠ صوت.

الحزب (ب) حصل ٤٦٠٠٠ صوت فتكون حصته من المقاعد

٤٦٠٠٠ ÷ ٢٥٠٠٠ = ١ (مقعد واحد) ويتبقى له ٢١٠٠٠ صوت.

الحزب (جـ) حصل على ١٩٠٠٠ صوت فتكون حصته من المقاعد.

١٩٠٠٠ ÷ ٢٥٠٠٠ = صفر ويتبقى له ١٩٠٠٠ صوت.

ويتضح مما تقدم ان نتيجة الانتخابات كانت كالآتي:

الحزب (أ) حصل على مقعدين، والحزب (ب) حصل على مقعد واحد، والحزب (ج) لم يحصل على اي مقعد لعدم وصوله إلى القاسم الانتخابي.

ويبدو أن ثلاثة مقاعد وزعت و بقى مقعدان فكيف يتم توزيعهما؟ هناك طرق متعددة توزيع المقاعد المتبقية على القوائم الحزبية ومن أهمها الطريقتان الآتيتان:

١- **طريقة الباقي الأكبر:** وفقاً لهذه الطريقة تعطى المقاعد المتبقية إلى القائمة التي لديها اكبر باقي من الأصوات، ووفقا للمثال الذي سبق ذكره يكون للقائمة (ب) مقعدا إضافياً لإن لديها ٢١٠٠٠ صوت وهو أكبر البواقي، ثم يليها القائمة (ج) فتحصل على المقعد الخامس إذ لديها ١٩٠٠٠

صوت وهو أكبر البواقي بعد القائمة (ب)، وسيكون التوزيع النهائي وفقا لهذه الطريقة كالآتي:

القائمة (أ) مقعدان، القائمة (ب) مقعدان ، القائمة (ج) مقعد واحد.

٢- **طريقة المعدل الأقوى(أكبر المتوسطات):** تعطى المقاعد المتبقية وفقا لهذه الطريقة للقوائم التي حصلت على أقوى معدل، وللحصول على المعدل الأقوى، يعطى مقعدا إضافيا افتراضيا لكل قائمة ثم يحسب معدل كل قائمة بقسمة عدد الأصوات التي حصلت عليها القائمة على عدد المقاعد التي حصلت عليها على أساس القاسم الانتخابي مضافا إليه المقعد الانتخابي، والقائمة التي يكون لها أقوى معدل هي التي تحصل على مقعد إضافي. وفي حالة بقاء مقاعد أخرى بعد عملية التقسيم تكرر عملية القسمة إلى ان يتم توزيع جميع المقاعد، ووفق الصيغة الآتية:

المعدل الأقوى= عدد الأصوات الصحيحة ÷ عدد المقاعد التي حصلت عليها القائمة+ مقعد إضافي.

وبالنسبة للمثال السابق ستكون النتيجة وفق الآتي:

الحزب (أ) حصل على ٦٠٠٠٠ صوت فتكون النتيجة

$$\text{صوت } 20000 = \frac{60000}{1+2}$$

الحزب (ب) حصل على ٤٦٠٠٠ صوت فتكون النتيجة

$$\text{صوت } 23000 = \frac{46000}{1+1}$$

الحزب (جـ) حصل على ١٩٠٠٠ صوت فتكون النتيجة

$$\text{صوت } 19000 = \frac{19000}{1+0}$$

و نتيجة للقسمة المذكورة يكون المقعد الرابع للحـــزب (ب) لأنـــه حصل على المعدل الأقوى (٢٣٠٠٠ صوت). ويبقى المقعـــد الخـــامس، و يجب إتباع ذات الخطوات السابقة لغرض تحديد الحزب الذي يستحقه ووفق الآتي:

الحزب (أ) له :

$$\frac{60000}{1+2} = 20000 \text{ صوت}$$

الحزب (ب) له :

$$\frac{46000}{1+2} = 15333 \text{ صوت}$$

الحزب (جـــ) له :

$$\frac{19000}{1+0} = 19000 \text{ صوت}$$

ونتيجة لما تقدم يكون المقعد الخامس من نصيب الحزب (أ) لانـــه حصل على أقوى معدل وهو ٢٠٠٠٠ صوت.

ويبدو مما تقدم ان طريقة المعدل الأقوى **تختلف** عن طريقة البـــاقي الأكبر حيث لم تحصل القائمة (ج) على مقعد وفقا للطريقة الأولى (طريقـــة المعدل الأقوى)، وهذا يعني ان طريقة المعدل الأقوى قد تفيـــد الأحـــزاب الكبيرة في حين ان طريقة الباقي الأكبر قد تفيد الأحزاب الصغيرة.

وقد اخذ قانون الانتخاب العراقي رقـــم ١٦ لســـنة ٢٠٠٥ **بنظـــام التمثيل الجزئي**، واخذ كذلك بطريقة المعدل الأقوى فـــي توزيـــع المقاعـــد المتبقية بالنسبة للمقاعد المخصصة للدوائر الانتخابية والتـــي عـــددها ٢٣٠ مقعدا، في حين يتم توزيع المقاعد التعويضية التي عددها ٤٥ مقعدا علـــى أساس المعدل الوطني، والذي يستخرج من خلال تقسيم مجموع الأصـــوات

الصحيحة في العراق على عدد مقاعد مجلس النواب. (المادتان١٦، ١٧ من القانون المذكور).

مزايا وعيوب نظام التمثيل النسبي:

من مزايا[١] نظام التمثيل النسبي ما يلي :

١- انه يعتبر وسيلة ضرورية لتحقيق النظام الديمقراطي النيابي الصحيح الذي يكون ترجمة صادقة لرغبات الشعب فيمن ينوبون عنه.

٢- انه يحقق لعدالة بين القوى السياسية، حيث يعطى لكل حزب ما يوازي رصيده الشعبي وبالتالي يحد من هيمنة الأحزاب الكبيرة.

٣- انه يحافظ على وجود الأحزاب الغيرة ويصون استقلالها في مواجهة الأحزاب الكبيرة.

٤- وهناك من يرى أن هذا النظام يفسح المجال أمام الأحزاب الصغيرة والاتجاهات المختلفة للحصول على بعض المقاعد في المجلس مما يسمح بتكوين معارضة قوية في البرلمان.

أما **عيوب**[٢] نظام التمثيل النسبي فتتمثل في :

١- صعوبة تطبيقه لاتسامه بالتعقيد والغموض ولاسيما عند توزيع المقاعد المتبقية من المرحلة الأولى، مما يؤدي إلى تأخير إعلان نتائج الانتخابات واحتمال التلاعب فيها.

٢- إن الأخذ بالنظام المذكور يؤدي إلى تضاؤل دور الناخب ولاسيما في حالة القوائم المغلقة.

٣- انه يؤدي إلى عدم الاستقرار الحكومي وذلك لكثرة الأحزاب في البرلمان مما يضعف من فرص قيام حكومة أغلبية مستقرة. والعيب الأخير يعد أخطر ما يواجه هذا الأسلوب.

---

[١] د. حميد حنون خالد، مصدر سابق، ص٧٠-٧٢. د. عبد الغني بسيوني ، مصدر سابق ، ص٢٣٣ -٢٣٥.

[٢] د. حميد حنون خالد، مصدر سابق، ص٧٠-٧٢. د. عبد الغني بسيوني ، مصدر سابق ، ص٢٣٣ -٢٣٥.

وهذا ما كان يلاحظ في فرنسا في القرن الماضي حيث اتسمت الحكومة خلال نفاذ دستور ١٩٤٦ بعدم الاستقرار. ويلاحظ أن الكثير من الـــدول لا تميل إلى الأخذ بنظام التمثيل النسبي للأسباب التي سبق ذكرها.

و الواقع أن نجاح أي نظام مرهون بالظروف السياسة الخاصـــة بكـــل دولة، ومدى نجاحه في التطبيق العملي. لذلك فان نظام التمثيل النسبي نجح بعض الدول الأوربية التي تأخذ بالديمقراطية التوافقية كسويسرا وهولنـــدا. وتبعها في ذلك العراق في القانون الحالي.

((انتهى بعون الله تعالى))

المصادر:

أولا : الكتب :

١. د. حميد حنون خالد ، الأنظمة السياسية ، مطبعة الفائق ، بغداد ، ٢٠٠٨م.

٢. رجا بهلول، حكم الله وحكم الشعب (حول العلاقة مابين الديمقراطية و العلمانية)، دار الشروق ، ٢٠٠٠م .

٣. د. سعد عصفور ، المبادئ الأساسية في القانون الدستوري و النظم السياسية ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ١٩٨٠م.

٤. شاكر الانباري، الديمقراطية التوافقية (مفهومها ونماذجها) عن كتاب الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد للمفكر الهولندي " آرنت ليبهارت"، ط١، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٧م.

٥. د. شمران حمادي ، النظم السياسية ، ط٢، شركة الطبع والنشر الأهلية ، بغداد ،١٩٦٩-١٩٧٠.

٦. د. صالح جواد كاظم و د. علي غالب العاني ، الأنظمة السياسية ، دار الحكمة ، بغداد ، ١٩٩١.

٧. د.عبد الغني بسيوني ، النظم السياسية ، الدار الجامعية ، دون سنة طبع.

٨. فائز عزيز اسعد، نظرة في النظم الدستورية و السياسية العراقية، شركة الأطلس للطباعة المحدودة ، بغداد ، ٢٠٠٥م.

٩. محسن خليل ، القانون الدستوري والنظم السياسية ، دون مكان طبع ، ١٩٨٧م.

١٠. د.محمد كاظم المشهداني، النظم السياسية، جامعة الموصل، ١٩٩١م.

١١. منصور عبد الحكيم ، الصنم اليهودي الذي هو مصطفى كمال أتاتورك ، ط١، دار الكتاب العربي (دمشق-القاهرة)، ٢٠١٠م.

ثانياً: البحوث:

١. خالد بن عبد العزيز الشريدة، رؤية نقدية لإشكالية الشورى والديمقراطية، بحث منشور في كتاب الديمقراطية والتربية في الوطن العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١م.

٢. د. سعيد زيداني، أطلالة على الديمقراطية الليبرالية، بحث منشور في كتاب: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠م.
٣. علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، بحث منشور في كتاب: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠م.

ثانيا: القوانين:

١- الدستور العراقي للعهد الملكي لعام ١٩٢٥م.
٢- الدستور العراقي للعهد الجمهوري الحالي لسنة ٢٠٠٥م.
٣- قانون انتخاب مجلس النواب رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥ المعدل.

فهرست الكتاب

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١-٢
الفصل الأول **أنواع الحكومات**	**٣-٢٣**
المبحث الأول: الحكومة الإستبدادية والحكومة القانونية	٧-٨
المبحث الثاني: الحكومة المطلقة والحكومة المقيدة	٩-١٠
المبحث الثالث: الحكومة الملكية والحكومة الجمهورية	١١-١٨
المبحث الرابع: الحكومة الفردية و الحكومة الأقلية و الحكومة الشعب	١٩-٢٣
الفصل الثاني **الحكومة الديمقراطية**	**٢٤-٥١**
المبحث الأول: خصائص الديمقراطية و تمييز بعض المصطلحات عنها	٢٨-٣٣
المطلب الأول: خصائص الديمقراطية التقليدية	٢٨-٣٠
المطلب الثاني: تمييز الشورى عن الديمقراطية	٣٠-٣٢
المطلب الثالث: تمييز الديمقراطية التوافقية عن الديمقراطية التقليدية	٣٢-٣٣
المبحث الثاني : صور الحكومة الديمقراطية	٣٤-٥١
المطلب الأول: الديمقراطية المباشرة	٣٤-٣٩
المطلب الثاني: الديمقراطية غير المباشرة أو النيابية (النظام النيابي)	٣٩-٤٥
المطلب الثالث: الديمقراطية شبه المباشرة (شبه النيابية)	٤٥-٥١
الفصل الثالث **أسناد السلطة في النظام الديمقراطي**	**٥٢-٧٧**

المبحث الأول: الوصف القانوني للانتخاب وأساليبه و الإجراءات التمهيدية له	٥٣-٦٢
المطلب الأول: الوصف أو التكييف القانوني للانتخاب	٥٣-٥٥
المطلب الثاني: أساليب الانتخاب (تكوين هيئة الناخبين)	٥٦-٥٩
المطلب الثالث: الإجراءات التمهيدية للانتخابات	٦٠-٦٢
المبحث الثاني: نظم الإنتخاب	٦٣-٧٧
المصادر	٧٨-٧٩
الفهرست	٨٠-٨١